القرآن والنحو:

نظرة على مراحل العلاقة التاريخية

أ.د. على أبو المكارم*

يلحظ الدارس لتاريخ العلوم اللغوية تفاوت صلتها بالنص القرآنى من مرحلة تاريخية إلى أخرى.، ويمكن ـ بإجمال ـ التمييز بين فترات ثلاث، تمثل كل فترة منها نمطا معينا من الصلة بين القرآن وعلوم اللغة .

ففى الفترة الأولى : فترة نشأة العلوم اللغوية ـ كان نزول القرآن وما اتصل به من آثار اجتماعية وفكرية وسياسية ـ وراء نشأة هذه العلوم على اختلافها . ولسنا نشير بذلك إلى ما تعج به كتب اللغة والنحو من روايات تاريخية حول دور أبى الأسود الدؤلى فى وضع النحو بناء على ما لاحظه هو وغيره من وقوع لحن فى قراءة القرآن الكريم ، فذلك ـ فى تقديرنا ـ أمر

* أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة

لايثبت عند التحليل العلمى، ولكننا نشير إلى حقيقة واضحة ، وهى أن النص القرآنى كان السبب فى نشأة الظروف الموضوعية التى فى إطارها - وبسببها - ولدت علوم اللغة بأسرها · ذلك أن القرآن الكريم ـ وهو محور العقيدة الذى تدور معه قيمها ومبادئها وأخلاقها ، والذى يطلب من كل مسلم أن يحفظ منه قدرا يتيح له القيام بفروض الإسلام، وفى طليعتها الصلاة ـ قد أسهم فى تكوين مجموعة من الظروف عقب الفتح الإسلامى للأمصار المختلفة ، وهى ظروف نتج عن تفاعلها معا ضرورة التفكير فى وضع قواعد للغة لتيسير تعليمها للأجناس التى فتحها الله للمسلمين وأقبلت على الإسلام ·

وبيان ذلك أنه حين أتيح للمسلمين أن يفتحوا الأمصار المختلفة ، وأن ينشروا لواء الدعوة الإسلامية، أتيح لهم حظ كبير من الاختلاط بغيرهم من أبناء الشعوب الأخرى ، كما أتيح لأبناء هذه الشعوب أن يتصلوا بالإسلام ويقبلوا عليه وأن يتعرفوا إلى القرآن ويحاولوا الاتصال به وحفظ أجزاء منه، ولقد نشأت على إثر ذلك مشكلتان :

المشكلة الأولى تتعلق بكيفية قراءة القرآن قراءة صحيحة ، إذ أن نظام الكتابة والتدوين آنئذ كان يسمح بوقوع بعض الأخطاء فى قراءته نظرا لخلوه من الضبط ، الأمر الذى كان يثير فزع قادة المسلمين وتفكيرهم، والذى حدا بهم فى نهاية الأمر إلى تكليف أبى الأسود الدؤلى بالقيام بحل هذه المشكلة عن طريق نقط المصحف نقطا يميز حركات كلماته حتى لا يخطئ فى قراءتها القراء ·

أما المشكلة الثانية فكانت أكثر تعقيدا، ذلك أن الاختلاط الواسع المدى الذى وقع بين العرب وغيرهم من أبناء الأمم الأخرى ، وبخاصة فى المراكز الكبرى للتجمعات السكانية ، تلك المراكز التى استقطبت عددا كبيرا من مختلف الأجناس واللغات، قد ترتب عليه ضرورة وجود لغة مشتركة بين هذه الأجناس جمعيا • وبالطبع لم تكن هذه اللغة عربية خالصة العروبة ولا أعجمية خالصة العجمة ، وإنما هى لغة من نوع خاص تساعد على تحقيق التفاهم بين هذه الأجناس المختلفة ، ولغة من هذا النوع تحرص عادة على تبسيط المحصول الصوتى والتخفف من قواعد البنية والتركيب والإفادة من أيسر اللغات الشائعة فيما يتصل بالمعجم اللغوى المستعمل • ولقد أسهم هذا كله فى نشأة لغة أطلق عليها فيما بعد لغة البلديين أو المولدين ، ونافست هذه اللغة فى شيوعها وذيوعها وانتشارها لسهولتها ولقلة قواعدها لغات القبائل من ناحية والعربية الفصحى من ناحية أخرى • الأمر الذى كان بمثابة مشكلة لغوية حقيقية واجهت المفكرين المسلمين فى الصدر الأول من الإسلام ، ونعنى به المرحلة التى شهدت استقرار الفتوح وانتشار الإسلام بين أبناء البلاد المفتوحة • وإذا شئنا أن نقدم لذلك توقيتا محتملا ، قلنا إنه يدور حول منتصف القرن الهجرى الأول ؛ ذلك أن الظروف لم تكن مواتية فى الفترات السابقة للتفكير فى المشكلة اللغوية ، وإن كانت هذه الظروف قد أشارت منذ فترة مبكرة إلى وجودها •

ومرد عدم إتاحة الفرصة للتفكير فى حل هذه المشكلة يعود إلى أن المسلمين قد شغلوا وقتا طويلا بالفتوح، ثم بما تلا الفتوح من حرص على استقرار الأوضاع فى البلاد المفتوحة وتنظيمها إداريا واقتصاديا ، ثم بما تلا ذلك كله من فتنة شغلت المسلمين فى النصف الثانى من خلافة عثمان

واستمرت إلى عام الجماعة ، وهو العام الذى تنازل فيه الحسن بن على عن الخلافة .

ومن هنا نرى أن الظروف لم تكن مواتية للتفكير فى وضع قواعد للغة تيسر لغير العرب تعلمها قبل منتصف القرن الهجرى الأول وقبل ضبط المصحف وهى العملية التى قام بها أبو الأسود . وإذا كنا قد فسرنا هذا التوقيت التاريخى ، فإنه يحسن أن نبرر أيضا ربط التفكير فى وضع قواعد اللغة العربية بضبط نص المصحف . وليس من شك فى أن هذا الضبط عملية شكلية تنتهى مع نهاية المصحف ، ولا مجال فيها لنقل خبرة ولا لدراسة ظواهر ، ولكن المأثورات التاريخية تروى أن أبا الأسود بعد أن انتهى من ضبط المصحف أخذ يتدارس مع تلاميذه ما قام به . وأغلب الظن أن هذه المدارسة كانت تدور حول ما لاحظه من ظواهر فى أثناء عملية الضبط ، ومحاولة الوقوف على أسرارهذه الظواهر وأسبابها ، وهى العملية التى أتيح لها فى آخر الأمر أن تتعرف على ظاهرة الإعراب وغيرها من ظواهر اللغة . وليس معنى هذا أن أبا الأسود هو الذى استطاع أن يتعرف على هذه الظواهر وأن يضع لها ضوابطها ولكن حسبه أنه بدأ البحث فيها وتبعه تلاميذه ثم تلاميذهم ، وفى أثناء ذلك تبلورت هذه الظواهر فى أذهانهم وتحددت بشكل عام ضوابطها .

ومن ثم فإننا نرفض مايشاع عند كثير من الدراسين من قدامى ومحدثين من أن أبا الأسود منفردا أو مشتركا مع على ، كرم الله وجهه ، قد وضع عددا من أبواب النحو كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وبعض النواسخ . بل إنهم يتصورون أيضا أنه قد وضع عددا من المصطلحات وذكر لها عددا من التعريفات كتعريف الاسم بأنه مادل على معنى بنفسه

غير مقترن بزمان ، وتعريف الفعل بأنه مادل على معنى بنفسه مع الاقتران بالزمان ، وتعريف الحرف بأنه مادل على معنى فى غيره ·

وليس رفضنا لذلك من قبيل التعنت ، وإنما يستند إلى أن وضع مثل هذه القواعد لايمكن أن يتم عن طريق الإلهام وإنما عن طريق التحليل الدقيق لنصوص اللغة ، وهذا التحليل يتطلب تفرغا تاما للإلمام بهذه النصوص وتصنيفها واستخلاص ظواهرها ، ولم يكن شئ من ذلك متاحا فى عهد على كما أن التحليل العلمى ينفى إثبات ذلك لأبى الأسود · ونكتفى فى هذا المجال بالإشارة إلى قضية واحدة هى قضية التعريفات التى قيل إن أبا الأسود قد وضعها لأنواع الكلمة الثلاثة ، فإنه من المقرر علميا أن ثمة مراحل فى تعريف المصطلح أو الظاهرة موضوع الدراسة !

المرحلة الأولى تتمثل فى اللجوء إلى العلامات ·

والمرحلة الثانية تستخدم الحدود ·

وأما المرحلة الثالثة والأخيرة فتقدم الصورة الذهنية الدقيقة للمعرَّف وهى التى يصطلح عليها بمرحلة التعريفات · وهى تتطلب : معرفة دقيقة بالمعرَّف ، وتحليلا لمكوناته وعناصره ، سواء منها ما يشترك فيها مع غيره أو مع ما يميزه عن غيره ، ومعرفة دقيقة بقواعد المنطق الشكلى الأرسطى، وأخيرا ترتيب عناصر المعرَّف بدءا مما هو عام بينه وبين غيره ، وانتهاء بما هو خاص به دون غيره · فإذا وضعنا فى الاعتبار أن التعريفات فى كتاب سيبويه الذى ألف بعد أبى الأسود بأكثر من قرن وربع قرن تدور حول الأسلوب الأول ، إذ يلجأ إلى العلامات ، كان لنا أن نتوقع أن مرحلة التعريفات المنطقية لم تكن قد بدأت بعد حتى عصر سيبويه ، ولم يكن مفر

إزاء ذلك من القول بأن أى تعريفات منطقية منسوبة إلى ما قبل سيبويه هى تعريفات مفتعلة وزائفة النسبة .

ومقتضى هذا أن دور أبى الأسود محدودجدا ، وأنه بضبطه للمصحف قد لحظ بالضرورة بعض الظواهر المطردة التى تتصل بأحوال أواخر الكلمات، فكانت هذه الظواهر محور مدارسة بينه وبين تلاميذه ، الأمر الذى فتح الباب للتعرف على عدد من ظواهر تركيب الكلمات فى الجملة وهى الموضوعات الأساسية لعلم النحو ، ولسنا نتصور فى ضوء ذلك أن يكون أبو الأسود قد وضع مصطلحات أو تعريفات أو توصل إلى قواعد أو فصل القول فى مسائل . فذلك كله مخالف لطبيعة المرحلة وللظروف المحيطة بها . وأغلب الظن أن كل ذلك إنما أسهم فيه جيلا التلاميذ وتلاميذهم ، وأنه بفضل هذا الإسهام تم التوصل إلى أبرز ظواهر اللغة ووضعت المصطلحات الدالة عليها ، وهى مصطلحات روعى فيها أن تكون قريبة ما أمكن من دلالاتها اللغوية كما روعى فى وضع القواعد العامة لهذه الظواهر ، وربما بدئ أيضا فى وضع رسائل صغيرة تتناول الموضوعات الأساسية التى صارت محور بحث ومدارسة بين عدد كبير من المهتمين بالعربية .

ولاننسى أن هذا كله قد تم فى مدينة البصرة ؛ لأنها بحكم الظروف التى صاحبت نشأتها وتطورها كانت تمثل أكبر المدن الإسلامية اختلاطا بالسكان ذوى اللغات المتعددة واتصالا بالثقافات المختلفة . ثم إن أبا الأسود كان فيها حاكما إداريا ، الأمر الذى أطلعه على المخاطر التى تتعرض لها العربية الفصحى بعامة ويتعرض لها النص القرآنى بخاصة .

وجلى أن تأثير القرآن فى نشأة علوم اللغة لايقتصر على دوره فى نشأة علم النحو بل إنه يتجاوز ذلك إلى التأثير المطلق فى غيره من العلوم أيضا ، فعلم الأصوات مثلا إنما نشأ لحرص القراء على أن يقرأوا القرآن على نحو ماكان يقرأه النبى دون أن يغفلوا فى ذلك خصيصة واحدة من خصائص قراءته ﷺ ومن بين خصائص القراءة ما تتميز به أصواتها من صفات ينبغى أن تراعى بدقة شديدة حتى لاتختلط الأصوات بعضها ببعض ، ومن هنا كان حرص القراء أن يقرأوا القرآن وهم على وعى بخصائصه الصوتيه، الأمر الذى حدا بهم إلى تحليل الأصوات القرآنية ومعرفة مجرى كل صوت وخصائص كل صوت جهرا وهمسا وشدة ورخاوة وتفخيما وترقيقا إلى غير ذلك من الصفات ، ثم درس العلاقات المتبادلة بين الأصوات تأثيرا وتأثرا ، وكانت هذه الموضوعات جميعا الناتجة عن التحليل الصوتى للقرآن هى موضوعات علم الأصوات فى العربية حتى العصر الحديث ، وتأثير النص القرآنى فى نشأة علم الصرف والمعجم لاسبيل إلى انكاره أيضا إذ لاحظ المسلمون فى تلك المرحلة التاريخية وجود عدد لابأس به من الصيغ والكلمات فى النص القرآنى ليست مألوفة فأطلقوا عليها لفظ الغريب ، وكانت غرابتها تُرَدُّ إلى أحد أمرين أوهما معا :الأمر الأول الصيغة ، والأمر الثانى الدلالة ،

وقد حاول المسلمون التعرف إلى هذه الكلمات الغريبة وكسر حاجز الغربة بينهم وبينها ، فاضطروا إلى درس الصيغ المختلفة فى العربية حتى يتاح لهم التعرف على تلك الصيغ غير المألوفة فى النص القرآنى ، كما اضطروا إلى دراسة معانى الكلمات المماثلة فى العربية حتى يقفوا على معانى الكلمات الغريبة فى النص القرآنى ،

وهكذا كانت دراسة الصيغ فاتحة البحث فى علم الصرف ، ودراسة المعانى فاتحة البحث فى مجال الدلالة ٠

وشهدت المرحلة الثانية تحولا له دلالته ، فقد كان من المتوقع إزاء تأثر علوم اللغة فى نشأتها بالنص القرآنى أن تلتزم هذه العلوم بهذا النص ، تدرسه وتحلله وتقف على مافيه من ظواهر ، وتحدد مايتسم به من خصائص ، وتنتهى بذلك إلى صياغة القواعد ٠ ولكن الذى حدث أن هذه العلوم أخذت فى تطورها خطا مغايرا منفصلا إلى حد كبير عن النص القرآنى ، وعنيت ـ عوضا عنه ـ بكلام العرب شعرا ونثرا ، وصار هذا(الكلام) مادة هذه العلوم ومحور بحوثها ، وفى إطارها وضعت قواعدها وحددت نظمها ، ومن خلال هذه القواعد والنظم حكم على (كافة) النصوص بالصواب أو بالخطأ ، وخلاصة الأمر أن هذه العلوم توصلت إلى قواعدها الأساسية باستقراء النصوص الشعرية والنثرية ، وحين توصلت إلى قواعدها عادت فحكمتها فى كافة النصوص بما فى ذلك النص القرآنى نفسه، ولقد أثار ذلك ما يكاد يكون (عجب) بعض اللغويين الذين احتجوا دينيا على هذا التطور ، والذين رأوا أن الأصل أن يُحَكَّم كتابُ الله فى غيره ، لا أن يحكم فيه غيره ، وإن ظلت هذه الاحتجاجات مجرد مواقف نظرية لاتمضى قدما فى محاولة عملية لإعادة النظر فى القواعد فى ضوء النصوص القرآنية٠

والسؤال الآن : هل كان موقف النحاة واللغويين من وضع القواعد مشوبا بالخطأ ، وأنه لابد من إعادة النظر فى هذه القواعد لتلافى هذا الخطأ، أم أن هذا الموقف كان نتاج رؤية صحيحة ومنهج سديد ؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تقتضى لحظ عدد من الحقائق ، فى طليعتها:

أولا : أن النص القرآنى جزء من اللغة ، وأنه بحكم كونه جزءا لم يستوعب جميع كلماتها وأساليبها وظواهرها ، الأمر الذى يتطلب بالضرورة العودة إلىنصوص اللغة ذاتها وعدم الاقتصار على النص القرآنى وحده ٠ إن ماورد فى النص القرآنى من ظواهر دليل على وجود هذه الظواهر فىاللغة، ولكن مالم يرد فيه ليس دليلا على عدم وجودها فى اللغة ، ولامفر لذلك من العودة إلى المأثورات اللغوية المحفوظة شعرا ونثرا ٠

ثانيا : أنه ليس للنص القرآنى قراءة واحدة ، بل قراءات متعددة ، وهى جميعا قراءات منسوبة إلى النبى ﷺ ، ومن الثابت علميا وجود صلة بين القراءات بين اللغة الفصحى (أو العامة) واللهجة القبلية التى وردت بها القراءة ، الأمر الذى حدا بالنحاة إلى التردد فى قبول بعض القراءات ، لأن من الخصائص اللهجية ـ حتى وإن ورد فى قراءة قرآنية ـ مالايطرد لغويا ، أى ماهو محصور فى نطاق بيئة خاصة ، هى بيئة اللهجة نفسها ، الأمر الذى لامفر معه ـ علميا ـ من وضعه (على هامش) التقنين النحوى ، وليس فى صلبه ٠

ثالثا : أنه لاينبغى الخلط بين (حجية القرآن الكريم) و (حجية القراءات القرآنية لغويا) ٠إن حجية القرآن حقيقة بديهية بمقتضى اليقين الدينى الذى يكون عقيدة المسلم ، وإنكار ذلك أو التشكك فيه يخرج صاحبه من دائرة الإيمان ـ أعاذنا الله من ذلك ـ أما القراءات فمسألة أخرى ، فإن حجيتها لغويا رهن بتحديد نوعها ، والظاهرة الموجودة فيها ، وصلتها بغيرها من

ظواهر اللغة ، ومدى اطرادها أو قصورها ، وتضافرها مع غيرها أو تنافرها ، وهذا كله يسلم إلى القول بأن تقدير حجية القرآن الكريم لايستلزم الاعتراف بالحجية اللغوية للقراءات القرآنية .

رابعا : أن التحليل اللغوى للقراءات القرآنية يكشف عن وجود ظواهر لغوية متضاربة فيها فى المستويات الصوتية والبنيوية والتركيبية ، فسوف نجد بعض القراءات تنطق بعض الأصوات مهموسة وبعضها ينطق الأصوات نفسها مجهورة ، وبعض القراءات ينطق بعض الأصوات مرققة وبعضها ينطق بها مفخمة ، وبعض القراءات ينطق بعض الكلمات على أنها صيغة معينة - كصيغة اسم الفاعل مثلا - وبعضها يعدل عن هذه الصيغة وينطق الكلمات نفسها على أنها صيغة أخرى كصيغة الصفة المشبهة أو أمثلة المبالغة ، وبعض القراءات يراعى تأثير تركيب الكلمات فى الجملة فى الحالة الإعرابية وبعضها يهمل العلامة الإعرابية لسبب أو لآخر .ووجود هذا التضارب فى القراءات ينتهى إلى نتيجة واضحة ، هى أنه من المستحيل وضع قواعد للغة تسع هذه الظواهر المتضاربة كلها ، ولامفر من وضع أساس يتم فى ضوئه الأخذ ببعض هذه الظواهر دون بعض ، الأمر الذى يتطلب القول باعتماد بعض القراءات دون بعضها الآخر .

خامسا : ما الأساس الذى يمكن أن يوضع للتمييز بين القراءات قبولا ورفضا ؟ إن من غير المتصور أن يؤخذ فى هذا المجال بالنسبة إلى النبى ﷺ باعتبارها أساسا صالحا للتمييز ، لأن النسبة - كما أسلفنا - ثابتة للقراءات جميعا ، ماتواتر منها وما شذ ، وإذن لامناص من القول بأساس آخر ، وقد أخذ النحويون واللغويون فى هذا المجال بالأساس - أو المقياس - الذى أخذوا

به فى التعامل مع نصوص اللغة كلها ، وهو المقياس الكمّى الذى يعنـون بـه توافر قدر كاف مـن النصـوص التـى تشـيع فيهـا ظـاهرة معينـة حتـى يمكـن صياغة هذه الظاهرة فى صورة قاعدة عامـة ٠ ومقتضـى هـذا التمييزُ كميـا بين النصوص ، وتقسيمُها ـ بهذا الاعتبار ـ إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى : النصوص التى تتسم الظواهر فيهـا بـالاطراد أو الشـيوع أو الكثرة ٠

والمجموعة الثانية : النصوص التى لاتتسم بذلـك ، فـلا تتضـافر علـى تـأكيد الظاهرة بصورة مقبولة ، ومن ثم لاتصل حدا تصلح معـه لربـط (الحكـم) بها وبنائه عليها ٠

إننا إذا وضعنا هذا كله فى الاعتبار لم يكن بد من أن ننتهى إلى ما انتهى إليه اللغويون الأقدمون من ربط القواعد بكـم صـالح لبنـاء الحكم عليـه ، ثـم اتخاذ هذه القواعد حكما فى كافة النصوص ، ما اتفق منها معها وما اختلف٠

سادسا : أن الحكم بمخالفة نص من النصوص للقاعدة العامة لايعنى (إهدار) هذا النص وإهمال قيمته ، إذ من المقرر وضع جميع النصوص فى الاعتبـار عند التقعيد ، والنص المخالف كالنص الموافق له قيمته الخاصة بحكم انتمائه إلى عصر الاستشهاد ، ولكن رعاية النص المخالف للقاعدة لايعنى ضـرورة جعله بدوره قاعدة ، لأن القاعدة كما ذكرنا تتطلب قدرا كافيا مـن النصـوص ، فإذا لم يتوافر هذا القدر وجب اتخاذ موقف يتمثل فى :

١ـ الاحتفاظ بالنص باعتباره جزءا من المحصول اللغوى المنسوب إلـى عصر الاستشهاد ٠

٢ـ عدم جواز بناء قاعدة عليه حتى لاتتسع دائرة الاضطـراب والشـذوذ فى اللغة ، وهذا الموقف يصدق على كافة النصوص ، بما فى ذلك القراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية .

سابعا : بهذا العرض للحقائق الكليـة التـى حكمـت موقـف النحـاة واللغويين الأقدمـين ننتهى إلى أن ماقرروه يتفق ومنهج البحـث العلمـى ، وأن رفضهم ربط قواعدهم بنصـوص القراءات المختلفـة مرده إلى حرصهم علـى أمرين معا :

الأمر الأول : الابتعاد ما أمكن عن تناول النص القرآنى وقراءاته بـالرد مـن الناحية اللغوية .

الأمر الثانى : الحرص على أن تتسم الظواهر اللغوية بالاطراد حتى يتحقق فى اللغة الفصحى ما ينبغى أن يتحقق فيها من الاتسـاق ، وعلـى أن تتصـف القواعد بالشمول لكى تكون قادرة على أداء دورها التعليمى فى الحفاظ علـى اللغة .

وقد شهد القرن السادس وما بعده نمو اتجاه آخر يمثل مرحلـة ثالثـة فـى العلاقة بيـن القـرآن الكريـم ، والنحـو ، فقـد بـدأ كثـير مـن نحـاة تلـك الفترة يوسعون مـن دائـرة الاستشـهاد بـالنصوص القرآنيـة ، وينوعـون مصـادر أحكامهم بحيث تشمل القراءات الصحيحة كلها ، بل إن منهم مـن استند إلـى بعض القراءات الشاذة أيضـا وأخـذ هـذا الاتجـاه ينمـو إلـى أن بلـغ مـداه فـى العصر الحديـث ، فضـم إلـى جهـود هـؤلاء النحـاة المتـأخرين جهـود بعـض المعاصرين ، والمتتبع للبحوث والدراسات النحوية المعاصرة يجد محـاولات كثيرة لإعادة النظر فى القواعد النحوية فى ضوء مافى القرآن وقراءاته من

أساليب لغوية ، وثمة دراسات كثيرة تناولت هذا الموضوع بشكل عام ، وأخرى تناولت مسائل جزئية فى ضوء هذه الفكرة الكلية ، وحسبنا أن نمثل لهذين النوعين بما يأتى :

ـ نحو القرآن	لأحمد عبد الستار الجوارى
ـ القرآن والنحو	لشكرى الخلوى
ـ لغة القرآن الكريم	لعبد الجليل عبد الرحيم
ـ المشكلات اللغوية فى القراءات القرآنية	لخولة الهلالى
ـ الظواهر اللغوية فى القراءات	لاسماعيل الطحان
ـ النحو والقراءات	لمحمد الشاطر محمد
ـ نظرية النحو القرآنى	لأحمد مكى الأنصارى
ـ الأحرف السبعة فى القرآن الكريم	لحسن ضياء الدين
ـ الموصولات وجملة الصلة فى القرآن الكريم	لعبد الله الجمال
ـ حروف القسم فى القرآن الكريم	لعواطف الزبيدى
ـ أساليب التوكيد فى القرآن الكريم	لطه عبد الحميد
ـ الشرط فى القرآن الكريم	لعبد العزيز الصالح

وغيرها كثير ٠

ولست فى حاجة إلى أن أشير إلى أن هذا الاتجاه يفتقد الأساس الموضوعى ، ويحيل التقعيد النحوى إلى اختيارات شخصية ، الأمر الذى يجب أن يبرأ منه البحث العلمى ٠

لكن ٠٠

هل يعنى هذا عدم الاهتمام بدرس القراءات القرآنية وإهمال تحليلها لغويا ؟

إن الدراسة الموضوعية تفرض العكس من ذلك تماما ، وتجعل تناول النص القرآنى وقراءاته بالبحث والتحليل أمرا بالغ الأهمية فى جوانب شتى ومستويات متعددة . ونحن وإن كنا نتحفظ فى قبول دعوى إعادة النظر فى القواعد اللغوية فى ضوء النصوص القرآنية نظرا لأن هذه الدعوى لاتستند إلى أساس منهجي ، على نحو ماأسلفنا الأشارة إليه ، فإننا نرى مع ذلك أن لدراسة القراءات القرآنية أهمية بالغة فى التحليل اللغوى لما لهذه الدراسة من نتائج فى مجال تفسير عدد كبير من ظواهر اللغة .

ونود - بداية - أن نقرر أن الدراسة اللغوية للنصوص القرآنية شيئ مختلف – أو يجب أن يختلف – مادة ومنهجا عن النظرات الشخصية أو التحليلات الذاتية لهذه النصوص ، فإن هذه النظرات والتحليلات قد تكون دالة على مقدرة أصحابها أكثر من دلالتها على صحة مادتها . أما البحث العلمي اللغوى فأمر مختلف ، لأنه يرتبط بالضرورة بمناهج محددة لامناص من الالتزام بها ، ولا مفر من اتباع خطواتها ، ولا مجال للتحلل من نتائجها . وبهذا الاتزان فى المناهج وفى النتائج معا يأخذ البحث العلمى اللغوى قيمته من حيث قدرته على فرض ما ينتهى إليه باعتباره حقيقة علمية لاتقبل التجاهل .

وتتعدد مجالات البحث اللغوى فى القرآن الكريم وتتنوع ، ويمكن أن نشير إلى أهمها فيما يأتى :

أولا : فى مجال التحليل الصوتى :

وقد يقال إن التحليل الصوتى للنصوص التراثية أمر محفوف بكثير من المخاطر ، لأن هذه النصوص يمكن أن توصف بأنها ملبسة صوتيا ، بمعنى أن الأصوات فيها إنما تنطق طبقا لما تم التطور إليه ، وليس على نحو ما كانت عليه • وعلى ذلك فإن التحليل الصوتى لمثل هذه النصوص يتضمن مخاطر لاسبيل من الناحية العلمية إلى قبولها ، وهذا القول إن صدق على قدر كبير من نصوص التراث شعره ونثره ، فإنه لايصدق بحال على نصوص القرآن الكريم ، لأن هذه النصوص إنما تقرأ عن طريق التلقين والتلقى والمشافهة ، الأمر الذى يؤكد بصورة لاشك فيها اتصال خصائصه الصوتية وامتدادها منذ عصر النبى ﷺ إلى اليوم ، وعلى ذلك فإنه إذا كانت ثمة صعوبات فى تحليل النصوص صوتيا نظرا لعدم ثبات الخصائص الصوتية لمكونات هذه النصوص ، فإن القرآن الكريم على العكس من ذلك ، إنه يمكن أن يقدم سجلا واضحا للخصائص الصوتية للعربية وبخاصة إذا وسعنا دائرة التحليل الصوتى بحيث تشمل التأثيرات الصوتية المختلفة الموجودة فى القراءات القرآنية ، صحيحة كانت هذة القراءات أو شاذة • ومن بين الموضوعات الصوتية التى يمكن تناولها بالبحث من خلال القرآن وقراءاته : موضوع الهمز والتسهيل وموضوع الإمالة وموضوع الإدغام وموضوع الإبدال وموضوع المد والقصر •

فإن كل موضوع من هذه الموضوعات يمكن تحليل عناصره تحليلا دقيقا ومعرفة العوامل المؤثرة فيه إذا وضعنا فى الاعتبار نصوص القرآن بقراءتها المختلفة •

وعلى سبيل المثال فإن من الملحوظ أن من بين قراءات القرآن قراءة آية الفاتحة ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ، بقلب وفى مقابل ذلك نجد من يحاول أن يقلب حرف العلة همزة فى قراءات لآيات أخرى ، ومن ذلك قراءة قوله تعالى : ﴿ يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ﴾ بقلب الواو فيهما همزة أى (أجوه) ٠ وقراءة قوله تعالى : ﴿ إن يأجوج ومأجوج مفسدون فى الأرض ﴾ بقلب ياء يأجوج همزة أى (إن أأجوج) ٠ ولعلنا لاننسى أن من بين القراءات الواردة فى سورة الفاتحة (ولا الضألين) بقلب المدة - أو الفتحة الطويلة - أو الألف - همزة ٠

إننا إذا وضعنا هذه القراءات أمامنا فإنها تكشف عن وجود صور متعددة فيما يتعلق بنطق الهمزة وحروف العلة فى العربية ، فهناك أولا تحقيق الهمز وهناك ثانيا تسهيل الهمز عن طريق قلبها حرف علة أو هاء ٠ ثم هنالك أيضا صورة أخرى يتم فيها تحويل بعض الحروف إلى همزة لأن الهمزة أصبح لها قيمة نبرية خاصة ٠

وهكذا نجد أنفسنا أمام سجل صوتى لطريقة النطق بالهمزة وليس من شك فى أننا لو تتبعنا كافة القراءات التى تتصل بالهمزة تحقيقا وتسهيلا وقلبا لأمكن الوصول إلى اليقين فيما يتعلق بهذا الموضوع الذى يمثل مبحثا بارزا من مباحث علم الأصوات ٠

ثانيا : مجال تحليل البنية :

أى دراسة الكلمات والصيغ للوقوف على ظواهرها وعلاقاتها وتطوراتها ، ولعل القراءات القرآنية يمكن أن تقدم لنا تفسيرا للعديد من ظواهر الكلمات والصيغ بحيث يمكن القول بأن هذه القراءات تحمل مؤشرات لحل بعض المشكلات الخاصة بالبنية،سواء فيما يتصل بضوابط الصيغ أو فيما يتصل بظواهر الشذوذ ٠

ولو أننا وضعنا فى الاعتبار فى مجال البحث الصرفى ماورد فى نصوص القرآن الكريم وقراءاته لربما توصلنا إلى تفسير صحيح لبعض مشكلات هذا العلم كما فى صيغ المبالغة والصفة المشبهة والتفضيل والجموع والعدد والتذكير والتأنيث والتصريف والاشتقاق ٠

ثالثا : مجال تحليل التركيب (النحو) :

أى تحليل تراكيب القرآن وجمله ٠

ومن الملحوظ أن التراكيب والجمل القرآنية تتضمن عناصر يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات لحل بعض المشكلات النحوية ، وخاصة فيما يتصل بظواهر التطابق العددى : إفرادا وتثنية وجمعا ، والتطابق النوعى : تذكيرا وتأنيثا ، والترتيب ، فإن فى نصوص القرآن بقراءاته المختلفة مايفسر جوانب كثيرة من هذه المشكلات ٠وعلى سبيل المثال فإن ظاهرة التذكير والتأنيث وهى ظاهرة بالغة التعقيد فى العربية يمكن فهم بعض غوامضها إذا تتبعنا هذه الظاهرة فى النصوص القرآنية التى تتضمن مايشير إلى أن الأصل فى الأسماء خلوها من علامة التأنيث وأن الفرع هو اتصالها بها وأن

الفعل لاتلحقه علامة التأنيث إلا إذا كان فاعله مؤنثا بغض النظر عن نوع تأنيثه ٠

رابعا : تحليل المعانى والدلالات :

ولقد حظى جانب من كلمات القرآن بعناية كثير من الباحثين فى هذا المجال حيث تناولوا ما اصطلح عليه بالغريب بالدراسة والتحليل ، ولكن التحليل المعجمى والدلالى لاينبغى أن يقف عند الكلمات الغريبة وحدها ، فإن كثيرا من الكلمات المألوفة التى تبدو معروفة المعنى واضحة الدلالة تحتاج فى حقيقة الأمر إلى تحليل لمعانيها ، نظرا لأنه ربما يكون قد أصاب دلالتها بعض التطور مما قد لايفطن إليه فى غمرة الإحساس المتسرع بمعرفتها ٠

خامسا : دراسة الأدوات معنى ووظيفة :

درس النحويون الأدوات ضمن دراساتهم لأنواع الكلمة العربية الثلاثة وهى الاسم والفعل والحرف ، نظرًا لأن هذه الأدوات لاتخلو من أن تكون أسماء ، أو أفعالا أو حروفا ، لكن النحويين فى دراستهم للأدوات لم يسيروا على نسق واحد ولم يتبعوا منهجا محددا ، وقد أسلمهم ذلك إلى قدر كبير من الاختلاف فى الرأى والتضارب فى النتائج ٠ وحسبنا أن نضرب لذلك مثلا واحدا دالا على مدى ماوقع بين النحويين من اختلاف فى مجال دراستهم للأدوات ، فإن كلمة (لن) فى العربية قد استعملت فى قدر هائل من النصوص ناصبة للمضارع دالة على النفى فى المستقبل ، ولكن النحويين اختلفوا فى هذين الأمرين معا : أما من حيث الوظيفة فقد ذهبوا فى مجموعهم إلى وجود ثلاث وظائف لها فبعضهم اعتبرها ناصبة للفعل

المضارع آخذا بما شاع في النصوص اللغوية ، وبعضهم أجاز أن تكون جازمة مستدلا على ذلك بعدد محدود من النصوص ، وبعضهم ذهب ى إهمالها ومن ثم رفع الفعل التالى لها • وجلى أن هذا الاختلاف كله مرده إلى اضطراب النصوص المأخوذ عنها • ولو وضعنا فى الاعتبار النص القرآنى بقراءاته المختلفة على أساس أنه يمثل كافة مستويات العربية ولغاتها لربما أمكن حسم هذا الخلاف ، إذ ليس فى النص القرآنى بقراءاته المختلفة لن مهملة ولا جازمة •

والأمر قريب من ذلك فى معنى (لن) أيضا فقد ذهب بعض النحاة الى أنها تفيد تأييد النفى فى المستقبل ، مستدلا على ذلك ببعض النصوص التى تستند إلى بعض مقولات علم الكلام • ومن ذلك مافعله الزمخشرى حينما ذهب إلى أن (لن) تفيد تأييد النفى بدليل قوله تعالى (قال لن ترانى) بدعوى أن لن هنا قد أفادت نفى رؤية الله مطلقا وإلى الأبد آخذا بمقولة المعتزلة باستحالة رؤية الله سبحانه لما يترتب عليها من تحيز وتجسيد ، مما ترتب عليه عندهم ضرورة تأويل عدد من الآيات التى تفيد إمكان رؤية الله فى الآخرة•

ولو رجعنا إلى استعمالات (لن) فى القرآن ونصوص اللغة المختلفة دون أن نقحم على معناها الأفكار الخاصة بالمعتزلة لوجدنا أن (لن) لاتفيد تأييد النفى بحال ، وفى القرآن نفسه آيات كثيرة تفيد أن هذا النفى موقوت إما بزمن أو بظروف • وعلى ذلك يصح أن يقال إن تحليل الأدوات فى ضوء الأساليب القرآنية مؤشر جيد لتحديد معانيها ووظائفها ولحسم كثير من الخلافات حولها •

سادسا : دراسة علاقات العربية بغيرها من اللغات الأخرى :

وهذه القضية من القضايا التى اشتد الخلاف فيها لأن كثيرا من الباحثين القدامي والمحدثين قرروا أنه لم يرد فى القرآن لفظ غير عربى استدلالا بقوله : (قرآنا عربيا) ، وقوله : (وهذا لسان عربى مبين) وقد شدد بعضهم النكير على القائل بذلك فقال أبو عبيدة :" إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين، فمن زعم أن فيه من غير العربية فقد أعظم القول " .

وقال آخر " لوكان فيه من لغة غير العرب شىء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله لأنه أتى بلغات لا يعرفونها ".

وقد حاول هذا الفريق من الباحثين تفسير ماورد فى القرآن بالفعل من كلمات غير عربية فاتجهوا فى ذلك اتجاهات شتى: فذهب بعضهم إلى أن مافى القرآن من هذه الكلمات من قبيل توارد اللغات بمعنى أن العرب قد تكلمت بها كما تكلم بها غيرهم دون أن تكون الكلمات منقولة من لغة إلى أخرى.

وقال بعضهم بل هى عربية الأصل كانت فى لغة العرب القدماء الذين هاجر بعضهم خارج شبه الجزيرة فنقلوها فيما نقلوا من كلمات عربية إلى شعوب البلاد الأخرى ، ثم تنوسيت العربية وحين أخذها العرب بعد ذلك فإنما كانوا يستردون بعض ما أعطوه لغيرهم.

وذهب فريق ثالث إلى أنها عربية فعلا وواقعا ، ولكن لغة العرب من التوسع بحيث يخفى كثير منها على الكثيرين ، وقد خفى على ابن عباس

رضى الله عنه معنى (فاطر) و(فاتح) وهما عربيتان ، ولذلك قال الشافعى : إنه لايحيط باللغة إلا نبى ٠

والحق أن أصحاب هذا الاتجاه مسرفون فيما ذهبوا إليه ، ولعل مرد إسرافهم إلى أنهم تصوروا أن دخول بضع كلمات غير عربية فى القرآن ينفى عربيته ويخرجه عن الفصاحة ، وذلك قول مردود لامجال لقبوله ، لأن اللغة أى لغة لاينفى أصالتها اقتباسها لكلمات من غيرها ، بل إن هذا الاقتباس قد يكون دليلا على مقدرة اللغة على الإفادة وسبيلا إلى وفائها باحتياجات المجتمع ومتطلباته ، الأمر الذى يؤكد حيويه اللغة ويدعم مقدرتها ولاينهض بحال دليلا على قصورها ٠

ولقد أثبتت تجارب التاريخ أن اللغات القادرة على الإفادة من غيرها هى اللغات الحية المتمتعة بالمقدرة على التصرف القادرة على الوفاء بكافة احتياجات التعبير فى كل الظروف لجميع الأفراد ٠ ثم إن من المتفق عليه أن أسماء الأعلام منها ماهو عربى ومنها ماهو أعجمى كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب ، وأن ورود هذه الكلمات فى القرآن لاينفى عربيته ؛ فليست العروبة مرتبطة بالكلمات المفردة وإنما هى منوطة ببنية الصيغة من ناحية ، ودخول هذه الصيغة فى التركيب طبقا للنسق العربى من ناحية أخرى، والكلمات غير العربية الواردة فى القرآن قد استعملها العرب بالفعل قبل الإسلام بدليل مخاطبتهم بها وفهمهم لها ٠ وقد تصرف فيها العرب بما يتفق مع ضوابط لغتهم فنقصوا بعض حروفها أو زادوا بعضها أو أبدلوا البعض واستعملوها فى صيغ وأوزان من العربية وأدخلوها فى الشعر والنثر وهكذا أضفى عليها الطابع العربى ٠ ولو أننا عدنا إلى دراسة ما احتواه

القرآن من هذه الكلمات ووقفنا على أصولها التاريخية لعرفنا جانبا بالغ الأهمية من العلاقات الحضارية بين العربية وغيرها من الأمم الأجنبية ولغاتها ٠

ولاينبغى أن يصرفنا عن ذلك مثل هذا الموقف المتشدد من بعض اللغويين والمفسرين كما لايجوز أن ينأى بنا عن هذه الدراسة ما قد نجده من صعوبات فى التحليل التاريخى لهذه الكلمات ٠

سابعا : مجال دراسة (اللغات) واللهجات القبلية فى القرآن الكريم :

ولقد شاع فى البحوث اللغوية القديمة وفى بعض البحوث المعاصرة القول بأن القرآن إنما نزل بلغة قريش وأنه يتضمن مع ذلك بعض الكلمات والعبارات والتراكيب التى تنتمى إلى لغات القبائل المختلفة غير قريش ٠ ومن اللغويين القدامى من تصور أن القرآن الكريم بمثابة سجل للغات العرب جميعا بحيث يمكن القول بأن القرآن قد ضم ماينتمى لغويا إلى كل قبيلة من القبائل العربية ٠ ومن البحوث الشائعة فى هذا المجال تلك التى تتناول بالدراسة ماورد فى القرآن من غير لغة قريش من لغات القبائل العربية ٠ وهذا كله ضرب من التصور يشوبه التجوز ٠ فالقرآن الكريم إنما نزل باللغة العربية الفصحى ، والعربية الفصحى هى اللغة العامة المشتركة بين أبناء القبائل المختلفة ، وهى لغة الانتاج الأدبى الرفيع فى مجالى الشعر والنثر فى تلك الفترة التاريخية التى أنزل فيها القرآن ، وهى تختلف إن قليلا وإن كثيرا عن مستوى اللهجات التى تتصف كل منها بأنها محدودة فى بيئتها متميزة فى خصائصها ، كما تتصف هذه اللغات فى مجموعها بوجود ضروب كثيرة من الاختلاف فيما بينها ثم فيها جميعا باعتبارها عنصرا متميزا عن الفصحى أو

العامة المشتركة . ومن هذا الاختلاف مايتصل بالأصوات ومنه ما يرتبط بمباني الكلمات ومنه ماهو منوط بتركيب الجملة ومنه ماهو ممتد عن المعاني والدلالات . وهو اختلاف يصل في بعض الأحيان إلى مشارف التناقض .

أما اللغة فانها في مقابل ذلك لاتناقض فيها ولاتضارب بين عناصرها، بل تتسم بتحقق الاتساق بين مستوياتها المختلفة .

ولقد يبرز هنا سؤال محوره أن القرآن - كما سبق أن أشرنا إلى المقولة التي في صدر هذا الحديث - إنما نزل بلهجة قريش بصفة عامة ، ولكنه يحتوى على بعض ماينتمي إلى اللهجات الأخرى . إذ ماذا يمكن أن نصنع إزاء قدر كبير من النصوص التراثية التي تتحدث عن لغة قريش وأنها أفصح اللغات وأنها هي التي أنزل بها القرآن وماذا يمكن أن يقال فيما قاله عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وهو يوصي أعضاء اللجنة التي كلفها بنسخ المصحف ، إذ أمرهم عند الاختلاف في كتابة كلمة أن يكتبوها بلغة قريش معللا ذلك بأن القرآن إنما نزل بلغتهم .

ولسنا في حاجة إلى إجابة متسرعة عن هذا السؤال وإنما نحن في حاجة أولا إلى تناول يتسم بالأناة لتوضيح معالم هذه القضية وكشف جوانبها.

ونقطة البدء في هذا التناول أن القرآن كما ورد في قراءاته الصحيحة يتضمن كثيرا من الخصائص الصوتية والبنيوية والتركيبية التي لاتنتمي للغة قريش ، وهذا دليل واضح على أن القرآن لم ينزل بلهجة قريش الخاصة

وإنما أنزل بلغة عامة اشتركت فيها قريش وغيرها ، وهى التى اصطلح عليها باللغة الفصحى .

بيد أن هذه اللغة يمكن أن تفسر لنا سبب اتصافها بأنها لغة قريش ، فإن الذى يحدث عادة عند تحول لهجة من اللهجات إلى لغة عامة أن ظروفا مواتية تجعل هذه اللهجة أكثر قيمة وتمكنا ومقدرة ، ويجد أصحاب هذه اللهجة أنفسهم مضطرين إلى إحداث بعض التغيير فى بناء لهجتهم ، إما بالإضافة إليها أو الحذف منها عساها تتسع لتعبر عن الظروف المادية والمعنوية التى يعيشها أبناء اللهجات المختلفة . وهذا هو ماكان حين دعت الظروف إلى دعم مكانة قريش فى مكة وإلى ارتفاع مستوى لهجتها الخاصة بحيث تكون محورا بصورة أو بأخرى للغة عامة مشتركة بين القبائل المختلفة ، ولقد ساعدت على ذلك الظروف الدينية فى مكة قبل الإسلام كما أسهمت فيه عوامل أخرى اقتصادية وسياسية وثقافية .

وهكذا اضطر المكيون الذين يتحدثون بلغة قريش إلى أن يتعاملوا مع أبناء القبائل المختلفة ، ومن ثم وجدوا أنفسهم فى حاجة إلى تطوير لغتهم الخاصة عن طريق الأخذ ببعض الأساليب أو التراكيب أو الكلمات والتخلص من بعض الظواهر ، حتى يتيسر لهم ولغيرهم التفاهم بصورة أكثر وضوحا وجلاء ، ولهذا صارت هذه اللهجة المنقحة صالحة لكى يستخدمها أبناء القبائل على تعددها واختلاف مواقعها .

وهكذا وجد مايمكن وصف بأنه اللغة العامة المشتركة جنبا إلى جنب مع اللهجات الخاصة بكل قبيلة . ذلك أن هذه اللغة العامة لم تكن لغة العرب

جميعا فى كل الأحوال وإنما كانت لغة صفوة خاصة فى حالات محددة ، وكانت قائمة جنبا إلى جنب مع اللهجة الخاصة بكل قبيلة بما فى ذلك قبيلة قريش .

فإذا كانت الظروف تتطلب أن يلجأ المتحدث إلى استخدام اللغة العامة نظرا لوجود اختلاف فى الانتماءات القبلية للمستمعين فإنه يلجأ إليها ، وإذا لم تكن ثمة ظروف من هذا النوع لم يكن مانع من أن يستعمل لهجة القبلية المتميزة التى قد لايفهم بعض عناصرها من لم يختلط بها من أبناء القبائل الأخرى .

ونخلص من ذلك إلى أن مايسمى بلغة قريش التى نزل بها القرآن إنما هى اللغة العامة المشتركة المتميزة فى خصائصها الصوتية والبنيوية والتركيبية والمعنوية عن اللهجات المختلفة بما فى ذلك لهجة قريش أيضا .

ومرد اطلاق لغة قريش عليها أن هذه اللغة العامة لو حللناها لوجدنا كثيرا من خصائصها ينتمى إلى لهجة قريش نفسها .

ولكن بالإضافة إلى ذلك من ظواهرها ماينتمى إلى غير تلك اللهجة ، وفى ضوء ذلك يكون من الطبيعى أن ينسب القدامى هذه اللغة إلى أصحاب الكم الأعظم من الظواهر فيها ، وهم القرشيون ، ولكن لاينبغى أن يسلمنا ذلك إلى تصور خاطىء بأن لهجة قريش هى اللغة العامة ، لأن اللغة العامة مستوى مختلف عن سائر اللهجات بما فى ذلك لهجة قريش ذاتها .

ثامنا : تحليل القراءات :

يتطلب تحليل القراءات القرآنية لغويا - أولا وقبل كل شىء - تحقيق هذه القراءات ، أى التثبت من صحة روايتها ونسبتها إلى النبى ﷺ ، ومرد ذلك إلى أن القراءات سنة متبعة ، أى يجب على القارئ أن يلتزم فى قراءاته بشكل من الأشكال التى قرأ بها النبى ﷺ ، فليس فى القراءة اجتهاد شخصى وإنما القراءة التزام بالمروى ، ويأتى التثبت فى القراءات بالعودة إلى مجموعات محددة من المصادر المعنية بتحقيق القراءات ونسبتها ، ولايتم ذلك بالعودة إلى كتب النحو واللغة وإن كانت الغاية لغوية ونحوية ، وإنما يتم ذلك بالعودة إلى كتب القراءات ذاتها ثم كتب التفسير المعنية بالقراءات ثم كتب الحديث ، ومن خلال هذه المجموعات الثلاث يمكن التوصل إلى توثيق مايعرض له من قراءات فى البحوث اللغوية .

وليس معنى هذا أننا نرفض بشكل مطلق مايرد فى المصادر اللغوية المختلفة من قراءات ، وإنما معناه أن ماتتضمنه هذه المصادر يجب أن يعرض على الكتب المختصة لاحتمال أن يكون اللغويون قد عرضوا فى مؤلفاتهم لبعض القراءات دون توثيق دقيق أو خلطوا فى مصنفاتهم بين ماتجوز القراءة به عربية وماقرىء به فعلا .

ومن هذا المنطلق ينبغى أن نتثبت ونتحفظ عندما نرى قراءات يشير إليها نحاة ولغويون لم يعرفوا بالقراءة ولم يتخصصوا فيها ، ومن ذلك مثلا مافى كتب ابن مالك وابن هشام وابن الأنبارى والشيخ خالد الأزهرى وغيرهم من النحاة الذين لم يتبحروا فى القراءات ، فإنه يجب توثيق كل ماذكروه سواء نسبوه أو لم ينسبوه .

وتتنوع دراسة القراءات القرآنية وتتعدد صورها لغويا ونشير إلى أهمها فيما يأتى :

أولا : جمع مايتصل بقراءة قارى بعينه بغية تحليل قراءاته طبقا لمستويات التحليل اللغوى بدءا بالأصوات فالبنية فالتركيب فالجملة فالدلالة ، ويتطلب هذا التحليل تنسيق مايتصل بكل مستوى فى نطاق الموضوعات المكونة له بحيث تصل فى النهاية إلى تصور شامل لكل مايميز قراءة القارىء من خصائص فى مجال الدراسة .

ثانيا : يمكن دراسة ظاهرة بعينها من ظواهر اللغة فى أى مستوى من مستوياتها من خلال جمع المأثور من القراءات على اختلافها مما يتصل بهذه الظاهرة ، ويمكن فى مثل هذه الحالة دراسة مجالات الاتفاق والاختلاف بين القراءات فى الظاهرة موضوع البحث وتحليل الأسباب اللغوية المؤدية إلى هذا الاتفاق والاختلاف .

تاسعا : دراسة المصادر المختلفة التى تتناول موضوعا أو أكثر فى الموضوعات السابقة . وينبغى أن يراعى فى دراسة أى كتاب أمران متكاملان .

الأول : دراسة الكتاب نفسه ، وتتم هذه الدراسة عن طريق تحديد موضوع الكتاب ومنهجه ومادته العلمية ومصادره التى أفاد منها ، ولاينبغى فى هذا المجال الاكتفاء بما قد يذكره المؤلف فى تقديمه لكتابه لأن من المحتمل أن يكون مايذكره المؤلف غير مطابق لما يسفر عنه تحليل الكتاب، إذ من الجائز أن يكون المؤلف قد ذكر فى مقدمته من المعلومات مايشير إلى

ماينوى عمله ثم حين ألف الكتاب اضطر - تحت تأثير ظروف معينة - إلى الخروج عما رسمه لنفسه فى مقدمته ، مما يتطلب ضرورة الاتصال المباشر بالكتاب نفسه دون الاكتفاء بما يذكر عادة فى المقدمات ٠

الثانى : دراسة الظاهرة أو الموضوع الذى يتناوله الكتاب حتى يمكن الوقوف على مدى إفادة المؤلف من سابقيه وحجم ماقدمه بكتابه من إضافة، وفى ضوء هذا التصور يصبح إغفال دراسة الظاهرة بصورة مباشرة نقصا فى دراسة أى كتاب من الكتب التى تناولتها ، وهو نقص شائع بين الدارسين، الأمر الذى فرض علينا التنبيه له والإشارة إليه ٠